

فنذكر الصحف ان الولايات المتحدة ابلغت اسرائيل انها تنسب بهذا الشكل تسوية نهائية فقط وليس التسوية المرحلية . حول موقف اطلاق النار : ما يزال الخلاف قائما . واقتترحت الولايات المتحدة ان يكون وقف اطلاق النار لمدة سنة ، وربما سنتين على الاكثر . حول مدى الانسحاب : تذكر الصحف ان اسرائيل ابدت خلال زيارة روجرز استعدادا للانسحاب اكثر من (١٠) كم كما حددت سابقا ولكن ليس لـ (٤٠) كم كما اقتترحت الولايات المتحدة او الى ما وراء خط العريش - رأس محمد كما اقتترحت مصر . حول مرور السفن الاسرائيلية في القناة : تذكر الصحف ان الطرفين اتفقا على انه لا مجال لذلك ضمن تسوية مرحلية .

وهكذا يتضح من تقدير الصحف الاسرائيلية ، المطلعة عادة ، ان نقاط الخلاف الاساسية بين اسرائيل والولايات المتحدة ما تزال قائمة . فاذا اضفنا لذلك عدم استعداد الولايات المتحدة للضغط على اسرائيل كفاية لارغامها على قبول الموقف الامريكي ، والفوارق الكبيرة بين الموقف الامريكي - الاسرائيلي والموقف المصري ، نستطيع القول بان التسوية المرحلية لفتح القناة تواجه صعوبات لا تقل جساما عن الصعوبات التي تواجه تحقيق التسوية الشاملة .

قضية « البناديق » : ولفترة طويلة خلال شهري نيسان - ايار شغلت الرأي العام الاسرائيلي مشكلة « البناديق » والخلافات الحادة التي ثارت حولها في الاوساط الدينية والمدنية وداخل الحكومة الاسرائيلية . ومما زاد المشكلة حدة والمشاعر توترا هو انها اتت في اعقاب قضية « تهويدات فيينا »^(١)، التي اثار موقف الحاخاميين المتطرفين منها غضب وزراء الاحزاب غير الدينية والرأي العام غير المتدين في اسرائيل ، وفي اعقاب الخلافات بين الوزراء حول قانون انتخاب الحاخام الرئيسي لاسرائيل وتهديد فترة صلاحيات الحاخاميين الحاليين^(٢) .

ان جذور « قضية البناديق » تعود الى عام ١٩٦٥ . عندما تقدم الاخوان حنوخ ومريم لانغر الى المحكمة الحاخامية في تل ابيب بطلب زواج ليكتشفنا ان المحكمة تعتبرهما « بندوتين » لا ينتهيان الى « شعب اسرائيل » وان اسميهما معلمان على كافة المحاكم الحاخامية ومسجلي عقود الزواج في اسرائيل ، مما كان يعني انهما لن يستطيعا الزواج كل من اختاره تلبه ، او العيش ضمن نطاق « المجتمع المحترم » في

اسرائيل . ولدى البحث اتضح ان امهما حوا لانغر من بولندا كانت في صباها قد تزوجت من نصراني تهود ومن ثم هاجرت الى اسرائيل ، وتركزت زوجها دون طلاق ، وتزوجت شخصاً آخر ولدت منه الاخوين لانغر ، وبعد ذلك تم طلاقها من زوجها الاول حسب اصول الشرع اليهودي . وتوفي الزوج الثاني لانغر ، وتقدمت الام في عام ١٩٥٥ الى المحكمة الحاخامية في تل ابيب بطلب زواج ثالث ، ولدى استماع المحكمة لشهادتها وشهادة زوجها الاول ، قررت منحها اذن الزواج ، ولكنها اعتبرت الولدين بندوتين لا يجوز لهما الانثاء لـ « شعب اسرائيل » . وظلت المسألة نائمة الى ان كبر الولدان ، وتقدما بطلب الزواج كما ذكرنا اعلاه في عام ١٩٦٥ ، وانكرت المحكمة عليهما ذلك . واستأنف الولدان الحكم لدى المحكمة الحاخامية الكبرى في القدس ، وبعد اخذ ورد استمر ست سنوات ، وتحويل القضية من محكمة الى اخرى ، صادقت المحكمة الحاخامية الكبرى في القدس في عام ١٩٧٠ على القرار القاضي باعتبارهما بندوتين ، واسقط في يد الاخوين . ولما كان الاخ في الجيش الاسرائيلي على خط القناة الاول ، والاخت مجندة سابقة ، لم يجد الاخوان امامهما الا موشيه دايان ، وزير الدفاع ، ليطلبا منه حل المشكلة . وهنا بدأت

١ - تشكل فيينا محطة عبور لليهود القادمين من دول اوروبا الشرقية . وفي هذه المدينة تم تهويد عشرات المهاجرين من غير اليهود ، الذين ينتهون الى عائلات يهودية مختلطة . وقد اعترض الحاخامون المتطرفون على هذه التهويدات بحجة انها تتم بسرعة وبشكل مخالف للاصول ورفضوا الاعتراف بقسم كبير منها . وقد اثار هذا الموقف غضب الوزراء غير المتدينين لان هذا الموقف يسيء لفرص الهجرة من الاتحاد السوفياتي ، ووسطوا على الوزراء المتدينين لاقناع الحاخاميين باتخاذ موقف متساهل .

٢ - هناك حاخامان رئيسيان في اسرائيل ، واحد لليهود الغربيين وواحد للشرقيين ، وهناك اقتراح بانتخاب حاخام واحد لكل اسرائيل . وقد ثار خلاف عنيف بين الحاخاميين انفسهم ، وبين الوزراء في الحكومة حول هذا الاقتراح . وكانت نتيجة الخلاف تأجيل اقرار القانون المتعلق بالحاخامية الرئيسية وتمديد مدة الحاخاميين الحاليين لاربعة اشهر اخرى .